



آفاق الاقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyya

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة
الإسمنت العاملة في ليبيا

د. موسى محمد كريبات

mmkreat@elmergib.edu.ly

كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

المؤلفون
Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

كريبات، موسى محمد. (2020). مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا. مجلة آفاق اقتصادية. 6 [12] 103-137.

مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق المراجعة البيئية الداخلية في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة عشوائية تتمثل في 50 مفردة من المراجعين الداخليين العاملين في شركتي اسمنت هما؛ الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت المساهمة، وشركة الاتحاد العربي للمقولات، وتم استرداد 31 استمارة، أي بمعدل استرجاع بلغ 62%. ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات ظهرت مجموعة من النتائج والتي كان من أهمها؛ أن المراجعين الداخليين على دراية بأعمال، وأهداف، ونطاق، وأهمية المراجعة البيئية، ويعتبر هذا مؤشر لإمكانية تطبيق المراجعة الداخلية في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار معالجة المعوقات التي تحد من تطبيقها، والتي كان من أهمها؛ عدم وجود دفاتر خاصة بالحسابات البيئية، كذلك عدم وجود مراجعين داخليين مؤهلين في مجال المراجعة البيئية، وأيضاً عدم وجود القوانين والتشريعات والمعايير المنظمة للمراجعة البيئية. كما خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات والتي كان من أهمها؛ ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بإصدار القوانين والتشريعات والمعايير المنظمة للمراجعة البيئية، وإلزام الشركات الصناعية ذات الأثر البيئي باتباعها، وكذلك على إدارات شركات الإسمنت القيام بإصدار لوائح وقوانين إدارية تلزم المراجعين الداخليين بتقييم الأداء البيئي.

الكلمات الدالة: المراجعة البيئية، المراجعة الداخلية البيئية، المراجعين الداخليين، شركات صناعة الإسمنت.

The Extent of Possibility of Applying Environmental Internal Auditing in the Cement Companies which working in Libya

Abstract

The aim of this study was to identify on the extent of possibility of applying environmental internal auditing in the cement companies which working in Libya, to achieve the objective of study, a questionnaire was used and distributed to 50 internal auditors that working in two companies (Ahlia Cement Company and Arabic unit company), and at the end 31 questionnaires were returned.

The results of study found that internal auditors have recognized the works, objectives, significance of environmental auditing, and they consider that a sign to possibility of applying internal environmental auditing in cement companies in Libya after resolving obstacles of applying. Finally, the study mainly recommends the necessity to issue standards, laws to apply environmental auditing.

Key Words: Environmental Auditing, Internal Environmental auditing, Internal Auditors, Cement companies.

المقدمة:

إن الطفرة الصناعية التي بلغت ذروتها في العقود الأخيرة كان لها الأثر السلبي على البيئة الطبيعية، وذلك من استنزاف لمواردها وتغيير في بنيتها، والذي سبب إخلالاً بتوازنها، وتلوث مرافقها، الأمر الذي أصبح يشكل خطراً على الحياة البشرية. إن مسؤوليات الشركات لم تعد تقتصر على تقديم السلع والخدمات بل تجاوزت ذلك إلى مجالات أخرى والتي من أهمها المحافظة على البيئة المحيطة. وبالتالي كان من الضروري أن تقوم الجهات المعنية بالدولة بحماية البيئة من خلال سن القوانين والتشريعات البيئية، وإلزام الشركات ذات الأثر البيئي باتباعها، وإنشاء وحدات إدارية تكون قادرة على التدقيق والتقييم الدوري لمدى كفاءة نظام الإدارة البيئية، ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال الرقابة على الأنشطة البيئية المختلفة. وهناك عدة وجات نظر فيما يتعلق بمن يقوم بهذه المهام، فهناك وجهة نظر تقول إن هذه المهام تتم داخل المنشأة بحيث توكل إلى المراجعين الداخليين، وهناك وجهة نظر أخرى تتادي بضرورة تكليف جهة خارجية مستقلة للقيام بذلك عن طريق الاستعانة بالمراجعين الخارجيين (الحايك، 2013). وفيما يتعلق بمن توكل إليه مهمة المراجعة البيئية، يظن الباحث صوته للجهات التي تتادي بضرورة تكليف إدارات وأقسام المراجعة الداخلية بهذه المهمة، كونها إحدى أهم مكونات إدارة المنشأة، وهي ملازمة لكل عملياتها، كما أن للمراجعين الخارجيين دور أيضاً وذلك من خلال مراجعة وتقييم أعمال المراجعة الداخلية ومن بينها المراجعة البيئية.

وعلى الصعيد المحلي، وفي إطار حماية البيئة في ليبيا صدر القانون رقم (7) لسنة 1982م المعدل بالقانون رقم (15) لسنة 2003م بشأن حماية وتحسين البيئة، كذلك في سنة 1999م تم إنشاء هيئة تكون منوطة بحماية البيئة تسمى الهيئة العامة للبيئة، حيث تهدف هذه الهيئة إلى حماية المحيط الذي يعيش فيه الإنسان من التلوث، وبالتالي أصبحت الشركات الصناعية الليبية مطالبة وفقاً للقوانين والتشريعات البيئية بالمحافظة على البيئة وتخفيض مخاطرها إلى الحد الأدنى، وتتحمل مسؤولياتها البيئية تجاه المجتمع والدولة (الجعفري وبلق، 2019)، ولكن ورغم صدور هذا القانون لاتزال المشكلات البيئية مستمرة حتى وصلت إلى حد أصبحت فيه تشكل خطراً على حياة البشر، وذلك بسبب عدم الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة، مما دعت الحاجة إلى معرفة إمكانية ودور المراجع الداخلي في تقييم الأداء البيئي (العريبي والمقرئ، 2017).

مشكلة الدراسة:

إن وظيفة المراجعة الداخلية لم تعد تقتصر على الجانب المالي والإداري فقط بل تطورت لتشمل مجالات أخرى كالمجال البيئي، وبالتالي فإن مهام ومسؤوليات المراجع الداخلي لم تعد تقتصر على المراجعة الداخلية التقليدية من القيام بوظيفة الرقابة ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات، بل تطورت مهامها ومسؤولياتها تزامناً مع تطور أعمال المنشآت لتشمل القيام بالمراجعة الداخلية البيئية.

إن مصانع الإسمنت في ليبيا تعتبر أحد أهم مصادر التلوث، وذلك بسبب الانبعاثات الناتجة من مصانع الإسمنت، والمتمثلة في الغبار والغاز المنبعث من مداخن الأفران، حيث لا توجد فلترة للغبار المنبعث، وذلك بسبب إما عدم تركيب فلاتر لهذه المصانع أصلاً أو بسبب وجود أعطال في هذه الفلاتر، والاكتفاء فقط باستخدام حقائب اصطياد الغاز والتي لا تعمل بكفاءة تامة (عكاشة، 2012). كذلك فإن المصدر الأخر للتلوث يكمن في النفايات القلوية التي تفرغ بجانب المصانع، والتي تتراكم على التربة وتصبح جزءاً من مكوناتها مما تسبب تدهور في خصائص التربة (النعاس وآخرون، 2016). ومما زاد الأمر سوءاً، أن بعض هذه المصانع قريبة جداً من المناطق الحضرية،

ما قد يتسبب في مشاكل صحية للأفراد القاطنين فيها، كما أن بعضها الآخر تحيط به المزارع من جميع الاتجاهات مما سبب ضرراً كبيراً في الأشجار والمحاصيل الزراعية، وكنتيجة لذلك قام عدد كبير من المواطنين برفع عشرات الدعاوي القضائية ضد شركات صناعة الإسمنت بسبب أضرار التلوث التي تسببت بها.

وقد أظهرت العديد من الدراسات (عكاشة، 2012؛ الصل ومليطان، 2006؛ الصل وآخرون، 2014؛ المجبري والكللي، 2014؛ النعاس وآخرون، 2016؛ مليطان وآخرون، 2018)، والتي أجريت على البيئة المحيطة بعدد من المصانع التابعة لشركات صناعة الإسمنت في ليبيا، وجود تأثير كبير وملحوظ على البيئة المحيطة بهذه المصانع، حيث يؤدي الغبار إلى قلوية التربة بينما الغاز يؤدي إلى حموضتها، مما يتسبب ذلك في انخفاض الغطاء النباتي، وبالتالي زيادة معدلات التصحر، بسبب تأثيره على الكائنات الحية مثل البكتيريا والديدان وغيرها والتي تسكن التربة، كذلك تأثر الأشجار بالغبار وما ينتج عنه من تساقط أوراقها بسبب تكون طبقة ناعمة عليها مما يسبب في موت أجزاء من هذه الأشجار وانخفاض ملحوظ في إنتاجيتها.

وقد بدء اهتمام المحاسبين بالبيئة بعد أن ظهرت الجوانب السلبية في استغلالها، ولقد ظهرت عدة مسميات في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب منها؛ المحاسبة البيئية، والمحاسبة الخضراء، ومحاسبة التكلفة البيئية (شعيب، 2009). إن المحاسبة البيئية تعنى بقياس وتوصيل المعلومات التي تتعلق بالأنشطة البيئية للشركات إلى الأطراف المعنية بشكل يمكنها من الرقابة عليها وتقويم أدائها البيئي (الفتلاوي، 2006). وفي هذا الصدد، بينت العديد من الدراسات (الفرجاني وآخرون، 2017؛ الطاهر، 2011)، والتي أجريت على الشركات الصناعية في البيئة المحلية أن الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت الليبية لا تقوم بالقياس المحاسبي والإفصاح عن أدائها البيئي في تقاريرها المالية، كما بينت دراسة لريش والطرلي (2018) وجود الكثير من المعوقات التي حالت دون قيام شركات الإسمنت الليبية بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية. وعليه وكنتيجة لذلك فلا وجود للمراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت الليبية، وذلك بسبب عدم وجود نظام محاسبي للقياس والإفصاح البيئي في هذه الشركات.

إن هذه الدراسات التي أجريت على شركات صناعة الإسمنت الليبية، والتي أوصت إدارات هذه الشركات بضرورة تطوير النظام المحاسبي ليتمكن من قياس الأداء البيئي والإفصاح عنه في تقاريرها المالية، بالإضافة إلى الضغوط الناتجة عن السكان المحليين المتضررين من الآثار البيئية المدمرة لهذه الصناعة عن طريق رفع القضايا أمام القضاء المحلي وما قد ينتج عنها من إلزام هذه الشركات بدفع تعويضات للمتضررين، الأمر الذي قد يجعل إدارات هذه الشركات تعمل على الأخذ بهذه التوصيات، كذلك قد ترسخ هذه الشركات للضغوط الأمر الذي قد يجعلها تقوم بتطوير نظامها المحاسبي ليتمكن من القياس والإفصاح عن الأداء البيئي ومعالجة الآثار البيئية التي تسببت بها، وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل هناك إمكانيات واستعدادات لدى أقسام المراجعة الداخلية في شركات صناعة الإسمنت الليبية للقيام بالمراجعة البيئية؟، ومن هنا جاءت فكرة قيام دراسة لمعرفة مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات الليبية لصناعة الإسمنت. وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بطرح السؤال التالي:

ما مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مدى إلمام المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأعمال المراجعة الداخلية البيئية؟
- 2- ما مدى دراية المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهداف المراجعة الداخلية البيئية؟
- 3- ما مدى دراية المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بالنطاق الذي يجب أن تشمل أعمال المراجعة الداخلية البيئية؟
- 4- ما مدى دراية المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بالمتطلبات الواجب توافرها لتطبيق المراجعة الداخلية البيئية؟
- 5- ما مدى إلمام المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهمية المراجعة الداخلية البيئية؟
- 6- ما هي المعوقات التي يرى المراجعين الداخليين أنها تحول دون تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت، ويتفرع عن ذلك الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مدى إلمام المراجعين الداخليين بأعمال المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت.
- 2- التعرف على مدى إدراك المراجعين الداخليين بأهداف المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت.
- 3- التعرف على مدى إلمام المراجعين الداخليين بأهمية المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت.
- 4- التعرف على مدى دراية المراجعين الداخليين بمتطلبات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت.
- 5- التعرف على المعوقات التي يرى المراجعين الداخليين أنها تحول دون تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات الصناعية الليبية، حيث تعتبر هذه الدراسة - حسب علم الباحث - الأولى التي تهتم بدراسة مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت في ليبيا، وبالتالي من المتوقع أن تمثل نتائج هذه الدراسة إضافة إلى الأدب المحاسبي في مجال موضوع البحث.

كما تتأتى أهمية هذه الدراسة من خلال التأكيد على أهمية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات الصناعية الليبية، وذلك لمساعد الإدارة العليا للشركات الصناعية الليبية ذات الأثر البيئي بشكل عام، وشركات صناعة الإسمنت بشكل خاص في التعرف على مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات الصناعية ذات الأثر البيئي، والفوائد التي سوف تعود على الشركات الصناعية والمجتمع ككل من خلال تطبيق المراجعة الداخلية البيئية، والتعرف على المعوقات التي قد تحول دون تطبيقها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المعوقات من أجل تطبيق المراجعة الداخلية البيئية، وتوفير كل الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة في سبيل ذلك.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة في الفرضية الصفرية التالية:

H0- لا توجد إمكانية لتطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد إلمام لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأعمال المراجعة الداخلية البيئية.
- لا توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهداف المراجعة الداخلية البيئية.
- لا يوجد إلمام لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بنطاق أعمال المراجعة البيئية.
- لا توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بمتطلبات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية.
- لا توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهمية المراجعة الداخلية البيئية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

لاقت المراجعة البيئية بشكل عام، والمراجعة الداخلية بشكل خاص الكثير من الاهتمام من قبل الكتاب والمؤلفين والباحثين وكذلك المنظمات المهنية، وبالتالي فإن الإطار النظري سوف يبين أهم ما كتب عن موضوع المراجعة الداخلية البيئية من تعريف مفهوم المراجعة البيئية، ومفهوم المراجعة الداخلية البيئية، وأهدافها، وأهميتها، ومزاياها وعيوبها.

مفهوم المراجعة البيئية:

تعددت تعريفات المراجعة البيئية، حيث عرفها Norman (2001) بأنها أحد فروع المراجعة التي تهدف إلى تقييم الالتزام بالمتطلبات التشريعية على مستوى الدولة، وتقييم مدى وجود بنية تحتية في المنشآت لمقابلة متطلبات الالتزام، كما عرفها الغول (2014) بأنها "تقييم منظم يهدف إلى تحديد ما إذا كان الأداء البيئي يتماشى مع الترتيبات المخططة له، وما إذا كانت هذه الترتيبات تنفذ بكفاءة ومدى ملاءمتها لتنفيذ السياسة البيئية المنظمة".

أهمية المراجعة البيئية:

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور الحاجة إلى المراجعة البيئية، ومن بين هذه الأسباب: (لظفي، 2005؛ غالي، 2003)

- 1- مخاطر التعرض للعقوبات والجزاءات المفروضة عن طريق القوانين والتشريعات البيئية تعتبر أحد الدوافع الكبيرة نحو الاهتمام بالمراجعة البيئية.
- 2- الضغوط المتزايدة من جمعيات حماية البيئة بهدف المحافظة على البيئة تخلق الطلب على خدمات المراجعة البيئية.
- 3- زيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين، وزيادة الضغوط من المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات عن الأداء البيئي للمنشأة.
- 4- الضغوط المتزايدة من المنظمات العلمية والمهنية في مجال المحاسبة والمراجعة بضرورة الإفصاح عن الأداء البيئي.
- 5- تفاقم مشاكل التلوث البيئي المتمثلة في تلوث المياه، وتلوث الهواء أدى إلى الاهتمام بالمراجعة البيئية.

أنواع المراجعة البيئية:

صنفت المراجعة البيئية إلى نوعين هما (لظفي، 2009):

1- **المراجعة البيئية الداخلية:** يقوم بها مجموعة من الأفراد يشتغلون داخل المنشأة، وتستخدمها الإدارة للحصول على المعلومات اللازمة للتقييم الأداء البيئي للمنشأة ككل وللوحدات الاقتصادية التابعة لها.

2- **المراجعة البيئية الخارجية:** يقوم بها مراجع خارجي، حيث يحدد فيما إذا كانت الممارسات البيئية للمنشأة الاقتصادية أي تأثيرات مالية على عناصر القوائم المالية، كذلك التأكد من مدى ملائمة الإفصاح عن التأثيرات البيئية.

مفهوم المراجعة الداخلية البيئية:

عرفت المراجعة الداخلية البيئية بعدة تعريفات، حيث عرفها غالي (2003) بأنها نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد، وتحسين عمليات المنشأة، حيث إنها تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة.

كما عرفها مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي "بأنها جزء متكامل من نظام الإدارة البيئية من خلالها وبواسطتها تحدد إدارة المنشأة ما إذا كان نظام الرقابة البيئية بالمنشأة كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى متطلبات السياسات الداخلية".

أما منتدى المراجعين الداخليين العرب فقد عرفها بأنها "فحص العمليات التشغيلية لمنشأة معينة لبيان التأثيرات البيئية الناجمة عنها، وتقييم إجراءات المعالجة من أجل إعطاء الرأي في مدى التزام المنشأة بالمعايير الخاصة بحماية البيئة وتحسينها".

أهداف المراجعة الداخلية البيئية:

تتمثل أهداف المراجعة الداخلية البيئية في الآتي: (Simmons, 2004؛ غريب، 2000؛ عامر، 2005؛ لطفى، 2005)

- 1- تصميم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة مسبقاً.
- 2- مساعدة الإدارة على التنبؤ بالمشاكل البيئية، ولفت انتباهها إلى المتطلبات البيئية.
- 3- تطوير سجلات الأداء البيئي للمنشأة.
- 4- التحقق من مدى التزام المنشأة بالمتطلبات البيئية.
- 5- زيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي من قبل إدارة المنشأة والأجهزة الحكومية.
- 6- التأكد من رقابة إدارة المنشأة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بها.
- 7- زيادة فعالية أداء المراجع البيئي الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة.
- 8- تقييم فعالية الرقابة على المخلفات القائمة ومعالجتها.
- 9- تقديم تقارير لإدارة المنشأة عن مدى الالتزام بالتعليمات والقوانين البيئية ومدى الكفاءة في إدارة النفايات.

شركات صناعة الإسمنت في ليبيا:

1- شركة الإسمنت الليبية المساهمة:

هي واحدة من أكبر الشركات المصنعة للإسمنت في ليبيا، تمتلك ستة خطوط إنتاج في كل من بنغازي، الهواري، والفتاح، حيث تقوم بتغطية أزيد من ثلث الطلب الليبي على صناعة الإسمنت. في عام 2008م استحوذت كل من مجموعة أسامر وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أكثر من 90% من شركة الإسمنت الليبية.

بدأت الشركة الليبية للإسمنت الإنتاج سنة 1972 بمصنع واحد، بطاقة إنتاجية للإسمنت البورتلاندي بلغت 200,000 طن سنوياً. سنة 1974، أضيف خط إنتاجي جديد بطاقة إنتاجية تبلغ 400,000 طن سنوياً، فيما أضيف خط إنتاجي ثالث سنة 1977 بطاقة 400,000 طن سنوياً، ليصل إجمالي القدرة الإنتاجية للشركة لمليون طن من الإسمنت البورتلاندي، مع ذلك، فإن أول مصنع قد توقف عن العمل لحاجته إلى الصيانة. بحلول عام 2007، مصنع إسمنت بنغازي أصبح ينتج 800,000 طن سنوياً، فيما ينتج مصنع الهواري، والذي أطلق في 1964م، ما يبلغ 1,000,000 طن سنوياً. سنة 1987، أجريت تعديلات على خط إنتاج مصنع الهواري لإنتاج إسمنت مقاوم للكبريتات. أطلق مصنع الفتاح سنة 1982 مع خطي إنتاج تبلغ طاقتهما الإنتاجية 1,000,000 طن سنوياً من الإسمنت البورتلاندي العادي. يقع هذا المصنع على بعد 350 كيلومتراً شرق بنغازي، بالقرب من درنة. تملك شركة الإسمنت الليبية أيضاً مصنعا لصناعة أكياس الإسمنت، وقد أنشئ 1975، ينتج المصنع 200,000 كيس يوميا. في أبريل 2015، أعلنت مجموعة ليبيا القابضة استحواذها على أغلبية أسهم شركة الإسمنت الليبية من مجموعة كوادراسير النمساوية في إطار خطة استراتيجية طويلة الأمد للمجموعة تسعى لإعادة البنية التحتية لليبيا.

2- الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة

تأسست شركة الإسمنت الوطنية سنة 1961 ميلادي بمدينة طرابلس، حيث بدأت نشاطها بإقامة أول مصنع للإسمنت في ليبيا بمساهمة رجال أعمال ليبياين وهو مصنع إسمنت الخمس الأول (المرقب حالياً) الذي بدأ الإنتاج عام 1968 ميلادي بطاقة إنتاجية تصميمية قدرها (100) الف طن إسمنت سنوياً، وفي عام 1974 ميلادي تم تطوير هذا المصنع بإضافة خط جديد بطاقة إنتاجية تصميمية قدرها (330) الف طن إسمنت سنوياً. في عام 1976 ميلادي دخل مصنع الجير في الإنتاج بطاقة إنتاجية تصميمية قدرها (100) الف طن سنوياً والذي كان يتبع شركة سوق الخميس للإسمنت ومواد البناء، وفي عام 1977 ميلادي بدأ مصنع إسمنت سوق الخميس أمسحج الإنتاج بطاقة إنتاجية تصميمية قدرها مليون طن إسمنت سنوياً.

في عام 1981 ميلادي بدأ مصنع إسمنت لبددة الإنتاج بطاقة إنتاجية تصميمية قدرها مليون طن إسمنت وتم ضمه في نفس السنة الي شركة الإسمنت الوطنية وتغير اسمها إلى الشركة الوطنية للإسمنت ومواد البناء ومقرها مدينة الخمس. وفي عام 1984 ميلادي بدأ مصنع إسمنت زليتن الإنتاج بطاقة إنتاجية تصميمية قدرها مليون طن إسمنت سنوياً . في عام 1988 ميلادي تأسست الشركة العربية للإسمنت ومقرها مدينة الخمس والتي دمج فيها كل من: الشركة الوطنية للإسمنت ومواد البناء، وشركة سوق الخميس للإسمنت ومواد البناء، ومصنع إسمنت زليتن .

في عام 2005 ميلادي وتفيداً لبرنامج توسيع قاعدة الملكية، صدر قرار (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم (45) لسنة 2005 ميلادي بشأن رفع رأسمال الشركة العربية للإسمنت إلى ما مجموعه (600) مليون دينار ليبي، تلى ذلك نقل ملكية الشركة إلى القطاع الأهلي (شركة مساهمة ليبية) تحت أسم الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

3- شركة الاتحاد العربي للمقاولات:

أسست شركة الاتحاد العربي للمقاولات بموجب القانون رقم (6) الصادر عن مجلس الرئاسة لاتحاد الجمهوريات العربية في سنة 1974م والقاضي بإنشاء شركة الاتحاد العربي للمقاولات " شركة اتحادية مساهمة ". منذ تأسيس الشركة قامت بتنفيذ العديد من المشروعات الحيوية في مجال المقاولات والاستثمار العقاري وصناعة مواد البناء في

مختلف انحاء ليبيا وشملت الوحدات السكنية و المستشفيات و المصارف و شبكات معالجة وتصريف مياه المجاري والأمطار. وفي مجال الصناعات الاستراتيجية وضعت الشركة خطة طموحة للمساهمة في مجال صناعة الإسمنت من عدة مراحل كان أولها الانتهاء من الخط الأول لمصنع البرج بتاريخ 1/11/2005م والخط الثاني بتاريخ 1/6/2006م. وفي مجال الاستثمار العقاري تم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع برج طرابلس بمدينة طرابلس وجرى حالياً الإعداد لتنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع. أما في مجال صناعة مواد البناء فإن الشركة تمتلك حالياً عدة مصانع لإنتاج مواد البناء المطلوبة لتنفيذ المشروعات المتعاقد عليها وبيع الفائض منها بالسوق المحلي وهي : محطات صناعة الخرسانة الجاهزة، مصنع للكمرات سابقة الصب، مصنع الطوب الإسمنتي، كسارات لإنتاج مادة الشرشور ومشتقاته.

ثانياً: الدراسات السابقة:

من أجل الحصول على خلفية شاملة حول ما كتب عن موضوع المراجعة البيئية، قام الباحث بالبحث والتقصي عن الدراسات السابقة التي تناولت المراجعة البيئية بشكل عام، أو التي تناولت المراجعة الداخلية البيئية بشكل أكثر تحديد، والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث تم حصر عدد منها وبعد الاطلاع عليها تم تلخيصها وترتيبها على أساس التسلسل التاريخي التنازلي، وذلك كالآتي:

دراسة الشیخي والبطلاوي (2019): بعنوان "مدى إمكانية تطبيق المراجعة البيئية من قبل المراجع الخارجي الليبي (دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى إمكانية تطبيق المراجعة البيئية من قبل المراجع الخارجي الليبي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، حيث قاما بتصميم استمارة استبيان وزعت على عينة الدراسة والتي تتمثل في عينة من المراجعين الخارجيين العاملين في مدينة بنغازي، حيث وزعت 189 استمارة واسترجعت منها 132 استمارة أي بنسبة ردود بلغت 70%.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود إمام كبير من قبل المراجعين بأهداف وعناصر المراجعة البيئية، كما أظهرت النتائج أن غالبية الوحدات الاقتصادية لا تقوم بالقياس والإفصاح البيئي، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن المراجعين الخارجيين الليبيين يملكون المعرفة والخبرة اللازمة والإلمام بالقوانين والتشريعات البيئية، كذلك إمكانية الاستعانة بالخبرات في المجالات العلمية التخصصية ذات العلاقة بالبيئة. وأخيراً، خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لعل أهمها ضرورة تفعيل دور الهيئة العامة للبيئة بما يساهم في تحقيق دورها المتعلق بالمحافظة على البيئة، كذلك أوصت الدراسة الجهات المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة بتبني وإصدار معايير متعلقة بالمراجعة البيئية، وإلزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية والقيام بالقياس والإفصاح البيئي.

دراسة علي (2017): بعنوان "معوقات مراجعة الأداء البيئي للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تحد من قيام المراجع الخارجي من مراجعة الأداء البيئي للمنشآت الصناعية ذات الأثر البيئي في مصر. ومن أجل تجميع البيانات، قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على أفراد العينة والمثلة في المديرين الماليين في المنشآت الصناعية، والمراجعين الخارجيين، والمراجعين بالجهاز المركز للمحاسبات، حيث وزعت 360 استمارة على الشرائح الثلاثة من أفراد العينة، واسترجعت 239 استمارة، بحيث كانت نسبة الردود 66%.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العقبات التي تواجه المراجع الخارجي هي عدم القياس والإفصاح المحاسبي الملائم للبنود المرتبطة بالأداء البيئي، كذلك أظهرت الدراسة أن المراجعين غير مؤهلين للقيام بالمراجعة البيئية، بالإضافة إلى عدم وجود معايير واضحة ومتعارف عليها يمكن الاعتماد عليها للقيام بالمراجعة البيئية، تجعل المراجع الخارجي يجد صعوبة في كيفية التقرير عن نتيجة هذه المراجعة. وأخيراً أوصت الدراسة الجهات التشريعية في مصر بإجراء تعديلات على القوانين ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة وذلك بإلزام المنشآت الصناعية بالإفصاح عن الأداء البيئي، كذلك أوصت الدراسة الجهات المسؤولة في الدولة بضرورة إعداد المعايير اللازمة لمراجعة الأداء البيئي للمنشآت. وأخيراً، أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات المحاسبية المهنية بتطوير برامج التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في مجال المراجعة البيئية.

دراسة العربي والمقرّيف (2017): بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي للشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط في شرق ليبيا. وقام الباحثان باتباع المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل تجميع البيانات قام الباحثان بتصميم استمارة استبيان حيث وزعت 25 استمارة على أفراد العينة المتمثلة في المراجعين الداخليين في الشركات النفطية في المنطقة الشرقية (شركة سرت، وشركة الخليج العربي، وشركة رأس لأنوف)، وتم استرداد 21 استمارة، أي بنسبة ردود 84%.

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات، أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعة الداخلية ليس لها دور في تقييم الأداء البيئي في الشركات النفطية محل الدراسة، كذلك أظهرت الدراسة أن المراجعين الداخليين يفتقرون للشهادات المهنية التي تؤهلهم للقيام بالمراجعة البيئية. وأخيراً، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمراجعة البيئية وذلك من خلال قيام الجهات التشريعية في ليبيا بإصدار قوانين وتشريعات ملزمة للشركات للقيام بالمراجعة الداخلية البيئية، كذلك أوصت الدراسة بضرورة العمل على تأهيل المراجعين الداخليين للقيام بأعمال المراجعة البيئية وذلك للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

دراسة عامر والمزغي (2017): بعنوان " إدراك المراجع البيئي لأهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة - المؤسسة الوطنية للنفط)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم وأهمية المراجعة البيئية استناداً إلى المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، كذلك التعرف على مجالات وطرق مساهمة المراجعة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة من منظور حماية البيئة. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبيان، حيث وزعت 15 استمارة على المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، وتم استرجاع 10 استمارات، أي بنسبة ردود بلغت 76%.

وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود دور للمراجعة البيئية في المؤسسة الوطنية للنفط، بالرغم من وجود إدراك لدى المراجعين الداخليين بأهمية المراجعة البيئية، غير أن المراجعين تواجههم الكثير من الصعوبات من أجل القيام بالمراجعة البيئية والتي تتمثل في عملية تأهيل المراجعين من خلال التدريب والتطوير، كذلك صعوبات تتعلق بعدم وجود القوانين المالية التي تسهم في عملية القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية. وأخيراً، أوصت الدراسة بإدارة

المؤسسة الوطنية للنفط بضرورة تطبيق المراجعة البيئية، من خلال تحديد معايير للأداء البيئي وإلزام الشركات التابعة لها بتطبيقها.

دراسة عائشة (2016): بعنوان "واقع التدقيق البيئي الداخلي في المؤسسة الإنتاجية (دراسة حالة المديرية الجهوية سوناطراك - حوض بركاوي - ورقة)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المراجعة البيئية الداخلية في المديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي ورقلة في الجزائر. ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي أسلوب دراسة الحالة، حيث تم تجميع البيانات عن طريق الوثائق، والمقابلات الشخصية، والملاحظة. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق المراجعة البيئية لازال في بداياته، وأن المديرية الجهوية لسوناطراك لا تملك مصلحة خاصة بالمراجعة والإدارة البيئية، حيث توكل مهمة المراجعة البيئية لمصلحة البيئة.

دراسة على (2015): بعنوان "دور ومسئولية مراجع الحسابات في مراجعة الأداء البيئي للمنشآت: دراسة نظرية ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور ومسئولية المراجع الخارجي في مراجعة الأداء البيئي للمنشآت وبما يتلاءم مع بيئة الأعمال المصرية. ومن أجل الحصول على البيانات قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من المراجعين (بكل من القطاع الخاص والجهاز المركزي للحسابات) وكذلك على عينة من المدراء الماليين بالمنشآت العاملة بقطاع الصناعات الكيماوية والتي بلغت 360 مفردة، وتم استرجاع 221 استمارة، أي أن نسبة الاسترداد بلغت 61%.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مفهوم المراجعة البيئية مازال غير واضح لدى المهتمين بالمراجعة في مصر، بينما يوجد اتفاق فيما بينهم حول مسؤولية المراجع الخارجي عن مراجعة مدى التزام المنشآت بالقوانين البيئية، وعن التحقق من صحة القياس والإفصاح المحاسبي عن التأثيرات المالية للقضايا البيئية.

دراسة الهنداوي (2015): بعنوان "محددات تطبيق التدقيق البيئي وعلاقتها بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية (دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات تطبيق المراجعة البيئية ودراسة علاقتها بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأمور البيئية. ومن أجل تجميع البيانات اللازمة قام الباحث بتصميم استمارة استبيان على عينة البحث التي تتمثل في مراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية والمراجعين الخارجيين، حيث وزعت 50 استمارة وتم استرجاعها جميعاً.

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تحجيم لرأي مراقب الحسابات حول درجة إفصاح الإدارة عن الأمور البيئية ذات الأثر المادي على القوائم المالية، كذلك أظهرت الدراسة وجود تحجيم لقدرة مراقب الحسابات على تقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية ذات الأثر البيئي على القوائم المالية، وتحجيم دوره للتأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بالأمور البيئية. وأخيراً، أوصت الدراسة بضرورة تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، وضرورة تبني معايير المراجعة البيئية بما يتوافق والمعايير الدولية، كذلك أوصت بإعادة النظر في المناهج الدراسية الخاصة بمقرر المراجعة لتكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية وتهيئة الأساتذة وتعريفهم واطلاعهم على معايير المراجعة البيئية الدولية وتطبيقاتها.

دراسة الحايك (2013): بعنوان "التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قام المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالمراجعة الداخلية البيئية، والتعرف على مدى إدراكهم بأهمية المراجعة الداخلية البيئية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من 125 مفردة من المراجعين الداخليين في أقسام المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية البالغة 40 شركة. ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي جمعت عن طريق الاستبيان، أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعين الداخليين لا يقومون بالمراجعة الداخلية البيئية، ولا يدركون أهميتها، بالرغم من إدراكهم للمتطلبات التي يجب توافرها للقيام بالمراجعة البيئية.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود قيود تحد من تطبيق المراجعة الداخلية البيئية ولعل من أهمها: عدم وجود تعليمات داخلية ولوائح وقوانين إدارية تلزم المراجعين الداخليين بالمراجعة البيئية؛ وغياب الموارد والإمكانات اللازمة لقسم المراجعة الداخلية؛ وعدم مسك دفاتر خاصة بالحسابات البيئية؛ واعتبار المراجعة البيئية من مهام المراجع الخارجي؛ غياب برامج التأهيل والتدريب اللازمة لتطوير مهارات المراجعين الداخليين على الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية. وفي الختام خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: ضرورة قيام الجهات الرقابية بسن القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات للقيام بالمراجعة الداخلية البيئية؛ كذلك ضرورة قيام الجهات المسؤولة على إصدار معايير المراجعة البيئية لكي يسترشد بها المراجعين الداخليين؛ أيضاً ضرورة العمل على تخصيص مقرر في المرحلة الجامعية لتدريس المراجعة الداخلية و المراجعة الداخلية البيئية.

دراسة عبد الرحمن (2012): بعنوان "دور المراجعة البيئية الداخلية في تفعيل مقومات الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال (دراسة تطبيقية)".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية البيئية في تحسين الأداء البيئي للشركات وبيان أثرها في إرساء مقومات وقواعد الحوكمة البيئية للشركات. ومن أجل تجميع البيانات اللازمة للبحث، قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وزعت على أفراد العينة المتمثلة في 150 شركة صناعية في مجال البترول والإسمنت العاملة في مصر. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الشركات التي شملتها العينة تطبق نظم إدارة بيئية، وأن المراجعة البيئية الداخلية تؤثر بالإيجاب على في تفعيل نظم الإدارة البيئية والحوكمة البيئية داخل الشركة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعة البيئية الداخلية تعتبر أهم عناصر الحوكمة البيئية، كذلك أظهرت الدراسة أن لجان المراجعة تؤثر بشكل رئيسي على في ضمان إجراء المراجعة البيئية الداخلية.

دراسة كرم (2012): بعنوان "التدقيق الاجتماعي والبيئي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في قطاع غزة (دراسة استكشافية)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات المراجعة الاجتماعية البيئية من وجهة نظر المراجع الخارجي في قطاع غزة بفلسطين، ومدى توفر المقومات اللازمة لتطبيقه، والتعرف على الدور الذي يلعبه المراجع الخارجي في تطبيق المراجعة البيئية والاجتماعية، وتحديد المعوقات التي تواجهه في سبيل تحقيق ذلك. ومن أجل تحقيق هذه الاهداف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من 58 مفردة

من المراجعين القانونيين في قطاع غزة، وتم استرداد 55 استمارة، أي بنسبة ردود بلغت 95%.

وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود متطلبات تطبيق المراجعة الاجتماعية والبيئية، كذلك عدم وجود دور للمراجع الخارجي في حماية البيئة، بالرغم من اتفاقهم حول أهمية وفوائد المراجعة الاجتماعية والبيئية. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق المراجعة الاجتماعية والبيئية لعل من أهمها: عدم وجود جهات ضغط تنادي بحماية البيئة من خلال تطبيق المراجعة الاجتماعية والبيئية؛ بالإضافة إلى عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بالقيام بالمراجعة الاجتماعية والبيئية؛ وعدم الالتزام بمسك الدفاتر الخاصة بالتقارير الاجتماعية والبيئية؛ وعدم قيام الجمعيات المهنية بدورها المطلوب نحو المراجعة الاجتماعية والبيئية.

وفي الختام، تقدمت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها؛ ضرورة توفير متطلبات تطبيق المراجعة الاجتماعية والبيئية، وضرورة تأهيل مراجع الحسابات وذلك بإعداد برامج تدريبية تتعلق بالمراجعة الاجتماعية والبيئية، وضرورة قيام المنشآت بإعداد نظم للمعلومات البيئية بحيث يتضمن نظام للمحاسبة البيئية يختص بمتطلبات القياس والإفصاح البيئي، وضرورة أن تتبنى الجمعيات المهنية معايير خاصة بالمراجعة الاجتماعية والبيئية، وأخيراً، ضرورة قيام الجهات المختصة بسن القوانين والتشريعات التي تلزم المنشآت بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي والبيئي.

دراسة دريباتي (2009): بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي (دراسة ميدانية)".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي في سورية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم استمارة استبيان لتجميع البيانات المتعلقة بالبحث والتي تم توزيعها على عينة البحث المتمثلة في المدراء الماليين والمراجعين الداخليين العاملين بالمنشآت الصناعية، حيث تم توزيع 59 استمارة عشوائياً على أفراد العينة استرجع منها 55 استمارة، أي بنسبة ردود بلغت 93%.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المراجعين الداخليين العاملين في المنشآت التي تم استهدافها بالدراسة لا يقومون بتقييم الأداء البيئي، بالرغم من أنهم موافقون على قيام قسم المراجعة الداخلية بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية، بالإضافة إلى أن المنشآت الصناعية لا تقوم بالوفاء بالتزاماتها البيئية تجاه البيئة المحيطة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعين الداخليين لا يملكون المهارات والمؤهلات العلمية والمهنية التي تؤهلهم للقيام بمراجعة الأداء البيئي، وأن المنشآت الصناعية السورية لا تلزمهم بحضور الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالمراجعة البيئية. وفي الختام تقدمت الدراسة بمجموعة من التوصيات لعل من أهمها ضرورة استحداث جمعية للمراجعين الداخليين في سورية تكون مسؤولة عن وضع وتطوير المعايير والإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية البيئية، والعمل على جعلها مراجعة إلزامية، كذلك ضرورة الاهتمام بتدريس مقرر المراجعة الداخلية في الجامعات السورية والذي يكون من ضمن مفرداتها المراجعة البيئية.

دراسة السعد (2007): بعنوان "المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية (استكشافية)".

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع وجهة نظر المراجعين الخارجيين تجاه المراجعة البيئية في السعودية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة من المراجعين الخارجيين العاملين في مدينة جدة السعودية والتي بلغت 200 مفردة، وتم استرداد 125 استمارة صالحة للتحليل أي بنسبة استرجاع بلغت 62.5%.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعين لا يقومون بفحص الجوانب البيئية للمنشأة التي يقومون بمراجعتها إلا في حدود ضيقة جداً، كذلك أن هذه المنشآت لا تصح عن أدائها البيئي في تقاريرها المالية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعين الخارجيين يعتبرون الهدف المتمثل في التحقق من مدى التزام المنشآت بالقوانين والتشريعات البيئية من أهم أهداف المراجعة البيئية، وكذلك يمثل لهم أهم البنود التي يجب أن يتضمنها نطاق المراجعة البيئية، بالرغم من أنهم لا يعتبرون المراجعة البيئية من مهام المراجع الخارجي فقط، وإنما يجب أن تكون من مهام فريق من تخصصات مختلفة من بينهم المحاسبين والمراجعين. وفي الختام أوصت الدراسة بضرورة إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بجوانب المراجعة البيئية للمنشآت، وبضرورة أن تتبنى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار معيار خاص بالمراجعة البيئية، كذلك أوصت بضرورة تأهيل وتدريب فريق المراجعة البيئية على ان يضم الفريق تخصصات مختلفة بحيث يكون من بينهم مراجعين مؤهلين.

دراسة الزعبي وآخرون (2006): بعنوان "تحو تطبيق التدقيق البيئي في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أهم محددات ومتطلبات وآثار تطبيق المراجعة البيئية في الأردن. ومن أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان لجمع البيانات، حيث تم توزيع 240 استمارة بالتساوي على مختلف شرائح أفراد العينة المتمثلة في الأكاديميين ومراجعي الحسابات وإداريي الشركات الصناعية الأردنية، وكانت الاستثمارات المسترجعة 197 استمارة أي أن نسبة الردود بلغت 82%.

ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن أهم متطلبات تطبيق المراجعة البيئية هي ضرورة وجود بنية تحتية في الشركات لمواجهة الأضرار البيئية، وضرورة وجود تشريعات وقوانين حكومية تلزم الشركات بحماية البيئة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أهم محددات تطبيق المراجعة البيئية تتمثل في عدم وجود مؤهلين في مجال المراجعة البيئية، ونقص في التشريعات والأنظمة البيئية، وعدم وجود جهات ضغط تنادي بحماية البيئة. وأخيراً، أظهرت نتائج الدراسة أن من أهم آثار تطبيق المراجعة البيئية تتمثل في حماية المجتمع من التلوث والآثار السامة الناتجة عن نشاط الشركات، وتحقيق مصالحه، وتحسين جودة الإفصاح في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الأردنية. كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات ولعل من أهمها ضرورة قيام منظمي مهنة المحاسبة في الأردن بتأسيس لجان لتطوير القواعد المهنية المحاسبية لتشمل المراجعة البيئية، كذلك وضع أسس منح شهادات مهنية تمكن مراجع الحسابات من مزاوله مهنة المراجعة البيئية.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة، وخصوصاً تلك الدراسات التي أهتمت بدراسة المراجعة البيئية (السعد، 2007؛ الزعبي وآخرون، 2006؛ كرم، 2012؛ الهنداوي، 2015؛ عامر والمزغي، 2017؛ علي، 2017؛ الشخي والجلالوي، 2019). إن هذه الدراسة تتشابه مع الدراسات السابقة (دريباتي، 2009؛ عبد الرحمن، 2012؛ الحايك، 2013؛ عائشة، 2016) التي تناولت مدى تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات والوحدات الاقتصادية في الوطن العربي. كما أن هذه الدراسة تتشابه إلى حد كبير مع دراسة (العربي والمقرئ، 2017) التي تناولت مدى تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، إلا أن هذه الدراسة استغرقت بأنها تناولت مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات الصناعية، كما أن الدراسات السابقة التي تناولت مدى تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات الصناعية أجريت في عدة دول عربية، ولا توجد أي دراسة من هذا النوع - حسب علم الباحث - أجريت على الشركات الصناعية الليبية.

منهجية الدراسة:

أُستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وذلك لكونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات حيث إن هذا المنهج من أكثر المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المصادر التالية:

1- المصادر الثانوية: وهي مصادر المعلومات المكتوبة مثل: الكتب والدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع حيث غطت الجانب الأدبي للدراسة.

2- المصادر الأولية: تم تصميم استبيان احتوى على مجموعة من الأسئلة وزعت على عينة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت العملة في ليبيا، بينما تمثل عينة البحث المراجعين الداخليين في الشركة الأهلية للإسمنت وشركة الاتحاد العربي للمقاولات، وهي تمثل ثلثي مجتمع البحث. وتم توزيع 50 استمارة استبيان على المراجعين الداخليين في الشركتين المذكورتين أعلاه، وكان عدد الاستمارات المسترجعة 31 والذي يمثل نسبة 62% من الاستمارات الموزعة.

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الإطار النظري، والعديد من الدراسات السابقة في موضوع المراجعة البيئية بشكل عام، والدراسات السابقة (دريباتي، 2009؛ عبد الرحمن، 2012؛ الحايك، 2013؛ عائشة، 2016) في موضوع المراجعة الداخلية بشكل خاص، قام الباحث بتطوير استمارة استبيان تتكون من ثلاثة مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى تتعلق بالمعلومات الجغرافية حول أفراد العينة، بينما المجموعة الثانية تتعلق بمدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات الصناعية ذات الأثر البيئي، والتي بدورها قسمت إلى ستة مجموعات فرعية، وأخيراً السؤال المفتوح والذي يطلب فيه من أفراد العينة إبداء أية إضافات أو تعليقات حول المراجعة الداخلية البيئية. أعطيت جميع الأسئلة أوزاناً متدرجة وفقاً لسلم ليكرت (Likret) الخماسي، وأعطيت كل منها وزناً مدرجاً على النحو الآتي (غير موافق بشدة = 1، غير موافق = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5)

ولتقييم مدى دراية المراجعين الداخليين بمهام، وأهداف، ونطاق، ومتطلبات، وأهمية المراجعة الداخلية البيئية تم استخدام المستويات التالية:

- من المتوسط الحساب 3.00 فأقل: يعني ليس لهم دراية.
- من المتوسط الحسابي 3.01 - 3.49: يكون مستوى الدراية متوسط.
- من المتوسط الحسابي 3.50 - 3.99: يكون مستوى الدراية جيد.
- من المتوسط الحسابي 4.00 - 4.49: يكون مستوى الدراية جيد جداً.
- من المتوسط الحسابي 4.50 - 5.00: يعني لهم دراية كاملة.

حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في الآتي:

الحد الموضوعي: تتناول هذه الدراسة مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت

العاملة في ليبيا.

الحد المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على شركتي إسمنت هما؛ الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت المساهمة، وشركة الاتحاد العربي للمقولات.

الحد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على استطلاع وجهات نظر المراجعين الداخليين العاملين في الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت المساهمة، وشركة الاتحاد العربي للمقولات.

الحد الزمني: تم توزيع استمارة الاستبيان على المراجعين الداخليين خلال الفترة من شهر 1 - 10 من سنة 2019م.

صدق وثبات الاداء:

للتأكد من صدق أداة الاستبيان ومدى صلاحيته للقياس قام الباحث بعرضه على مجموعة من الأكاديميين في كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، وذلك من حيث مدى ملاءمة الفقرات وطريقة صياغتها ومدى سلامة ووضوح اللغة التي كتبت بها، وقد أجمع أغلبهم على صلاحية الأداة وذلك بعد الأخذ بتوصياتهم في تعديل بعض الفقرات حتى أصبحت استمارة الاستبيان بشكلها النهائي كما هو مبين في الملحق رقم (1).

أما من حيث الثبات فقد تم استخدام معامل الارتباط كرونباخ ألفا (Cronbach`s Alpha) لإيجاد معاملات الاتساق الداخلي لأبعاد استمارة الاستبيان، حيث بلغت قيمته (0.966)، وهذا يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية تسمح باستخدامها بثقة. والجدول رقم (1) يبين معامل الاتساق الداخلي للمجالات الفرعية والمجال الكلي.

جدول رقم (1)

معامل الارتباط ألفا كرونباخ

ر.م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	أعمال المراجعة الداخلية البيئية	8	0.930
2	أهداف المراجعة الداخلية البيئية	8	0.964
3	نطاق المراجعة الداخلية البيئية	8	0.930
4	متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية	9	0.969
5	أهمية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية	8	0.920
6	محددات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية	12	0.961
	المجال الكلي	53	0.966

المعالجة الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات أستخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومنها قام الباحث باستخدام الأساليب والإجراءات الإحصائية التالية:

1- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach`s Alpha).

2- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والتوزيعات التكرارية والنسب المئوية.

3- تم استخدام اختبار T-test لعينة واحدة.

نتائج الدراسة:

أولاً: الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث: الجدول رقم (2) يبين الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث

الجدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المركز الوظيفي	مدير إدارة المراجعة	00	00
	رئيس قسم المراجعة	4	12.9
	مراجع داخلي	27	87.1
	المجموع	31	100
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	7	22.6
	دبلوم عالي	1	3.2
	بكالوريوس	21	67.7
	ماجستير	2	6.5
	المجموع	31	100
الخبرة العملية	من 1 - 5 سنوات	1	3.2
	من 6 - 10 سنوات	10	32.3
	من 11 - 15 سنة	3	9.7
	أكثر من 16 سنة	17	54.8
	المجموع	31	100

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس:-

والذي ينص على الآتي: ما مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا؟

للإجابة على هذا السؤال سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى إلمام المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأعمال المراجعة الداخلية البيئية؟ ولتحديد مدى إلمام المراجعين الداخليين بأعمال المراجعة الداخلية البيئية تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لكل فقرة من الفقرات، وللمستوى الكلي للمجال، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن أعمال المراجعة الداخلية البيئية

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	ممارسة الرقابة على العمليات والأنشطة البيئية.	3.71	0.6426	2
2	تقييم الأساليب المتبعة في المحاسبة عن التكاليف	3.55	0.7676	4

			والالتزامات البيئية ومدى الإفصاح عنها.	
1	0.6816	3.74	فحص مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات البيئية السائدة.	3
3	0.7094	3.65	فحص التقارير والقوائم البيئية.	4
4	0.9946	3.55	التحقق من مدى مطابقة المنتجات للقيود والمواصفات المرتبطة بالمحافظة على البيئة.	5
4	0.7676	3.55	توفير المعلومات الضرورية التي تحتاجها الإدارة والمتعلقة بالممارسات البيئية.	6
5	0.6768	3.52	تقييم المخاطر البيئية التي تتعرض لها الشركة نتيجة قيامها بأعمالها.	7
1	0.7732	3.74	مراجعة ضوابط الرقابة الداخلية الموضوعية لضمان الحد من المشاكل البيئية.	8
	0.750	3.63	المجال الكلي	**

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي للفقرات يتراوح من 3.52 إلى 3.74، حيث جاءت الفقرتين المتمثلتين في "فحص مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات البيئية السائدة" و "مراجعة ضوابط الرقابة الداخلية الموضوعية لضمان الحد من المشاكل البيئية" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره 3.74، في حين جاءت الفقرة المتمثلة في "ممارسة الرقابة على العمليات والانشطة البيئية" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قدره 3.71، كما جاء في الترتيب الثالث الفقرة "فحص التقارير والقوائم البيئية" بمتوسط حسابي قدره 3.65.

وبشكل عام فإن مستوى إمام المراجعين الداخليين بأعمال المراجعة الداخلية البيئية يعتبر جيد حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.63. وهذا دليل على أن المراجعين الداخليين في شركات الإسمنت على دراية جيدة بأعمال المراجعة الداخلية البيئية التي هي من مهامهم، وهذا يعتبر مؤشر إيجابي حيث إنه في حالة توفر الظروف المناسبة لتبني إدارة شركات الإسمنت المراجعة الداخلية البيئية فإن المراجعين الداخليين بهذه الشركات قادرين على القيام بها. وفيما يتعلق بمقارنة نتيجة هذه الدراسة بنتائج الدراسات السابقة، فإن هذه النتيجة تتفق مع النتيجة الظاهرة في دراسة علي (2015).

اختبار الفرضية الأولى: التي تتمثل في:

(لا يوجد إمام لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأعمال المراجعة الداخلية البيئية).

جدول رقم (4) نتائج اختبار T-test

مستوى الثقة = 95%		المتوسط = 3			
أعلى	أدنى	المتوسط	قيمة sig	درجات الحرية	القيمة المحسوبة
0.900	0.350	0.630	0.000	30	4.74

يظهر الجدول رقم (4) أن قيمة t بلغت (4.74) وهي أعلى من القيمة الجدولية (1.96)، وقد بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المحددة (0.05)، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا

يوجد إمام لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأعمال المراجعة الداخلية البيئية" وتقبل الفرضية البديلة.

2- ما مدى دراية المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهداف المراجعة الداخلية البيئية؟

ولتحديد مدى دراية المراجعين الداخليين بأهداف المراجعة الداخلية البيئية تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لكل فقرة من الفقرات، وللمستوى الكلي للمجال، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن أهداف المراجعة الداخلية البيئية

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تصميم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي للشركة.	3.71	0.8638	3
2	مساعدة الإدارة على التنبؤ بالمشكلات البيئية، ولفت أنتباهها إلى المتطلبات البيئية.	3.74	0.8152	2
3	تطوير سجلات الأداء البيئي للشركة.	3.77	0.8046	1
4	مساعدة الإدارة في تحقيق هدف حماية البيئة.	3.74	0.7732	2
5	التحقق من التزام الشركة تجاه المتطلبات التشريعية والقانونية المتعلقة بالبيئة.	3.61	0.8032	5
6	زيادة فاعلية الرقابة على الأداء البيئي من قبل إدارة الشركة وأجهزة الدولة.	3.71	0.7829	3
7	التأكد من رقابة إدارة الشركة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج المرتبطة بالبيئة.	3.74	0.7732	2
8	زيادة اهتمام الإدارة ووعيها بالأداء البيئي.	3.68	0.7911	4
**	المجال الكلي	3.71	0.80	

يبين الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي للفقرات يتراوح من 3.77 إلى 3.61، حيث جاءت الفقرة المتمثلة في "تطوير سجلات الأداء البيئي للشركة" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره 3.77، يليه في الترتيب الفقرات "مساعدة الإدارة على التنبؤ بالمشكلات البيئية، ولفت أنتباهها إلى المتطلبات البيئية" و "مساعدة الإدارة في تحقيق هدف حماية البيئة" و "التأكد من رقابة إدارة الشركة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج المرتبطة بالبيئة" والتي جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قدره 3.74.

وبشكل عام فإن مستوى دراية المراجعين الداخليين بأهداف المراجعة الداخلية البيئية جيد، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي 3.71، وهذا المستوى يمثل دليل على أن المراجعين الداخليين في شركات الإسمنت على دراية جيدة بأهداف المراجعة الداخلية البيئية، وهذه النتيجة تتوافق مع النتيجة الظاهرة في الجدول رقم (3) من حيث أنهم على دراية بأعمال المراجعة الداخلية البيئية وبالتالي هم على دراية بأهدافها. وفيما يتعلق بالدراسات السابقة،

فإن هذه النتيجة تتوافق مع النتيجة الظاهرة في دراسة الشخي والبطلاوي (2019) والتي أظهرت أن المراجع الخارجي الليبي ملم بدرجة مرتفعة بأهداف وعناصر المراجعة البيئية. كذلك تتفق مع النتيجة الظاهرة في دراسة علي (2015)، وأيضاً دراسة السعد (2007) والتي أظهرت أن هناك اتفاق بين المراجعين الخارجيين على أهمية أهداف المراجعة البيئية، وإن اختلفوا في ترتيب أهميتها.

اختبار الفرضية الثانية:

والتي تتمثل في: لا توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهداف المراجعة الداخلية البيئية.

جدول رقم (6) نتائج اختبار T-test

مستوى الثقة = 95%		المتوسط = 3			
أعلى	أدنى	المتوسط	قيمة sig	درجات الحرية	القيمة المحسوبة
1.060	0.420	0.710	0.000	30	5.090

يظهر الجدول رقم (6) أن قيمة t بلغت (5.090) وهي أعلى من القيمة الجدولية (1.96)، وقد بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المحددة (0.05)، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهداف المراجعة الداخلية البيئية" وتقبل الفرضية البديلة.

3- ما مدى إلمام المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بنطاق أعمال المراجعة البيئية؟

ولتحديد نطاق المراجعة الداخلية البيئية تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لكل فقرة من الفقرات، وللمستوى الكلي للمجال، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن نطاق المراجعة الداخلية البيئية

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	مراجعة مدى التزام المنشأة بالقوانين البيئية.	3.87	0.8059	3
2	تقييم مدى كفاءة وفعالية البرامج والأنشطة البيئية.	3.84	0.7788	4
3	مراجعة دور الشركة في مكافحة التلوث البيئي.	3.81	0.6542	5
4	مراجعة مدى جودة أداء نظم الإدارة البيئية.	3.87	0.6704	3
5	مراجعة الالتزامات البيئية على الشركة.	3.77	0.6688	6
6	مراجعة خطط وسياسات استخدام الموارد الطبيعية.	3.81	0.4775	5
7	مراجعة عمليات المعالجة والتخزين والتخلص من النفايات والمخلفات الصناعية.	3.97	0.6047	1
8	فحص القوائم والتقارير البيئية.	3.94	0.6291	2
**	المجال الكلي	3.86	0.660	

يبين الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي للفقرات يتراوح ما بين 3.77 إلى 3.97، حيث جاءت الفقرة المتمثلة في "مراجعة عمليات المعالجة والتخزين والتخلص من النفايات والمخلفات الصناعية" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره 3.97، يليها في الترتيب الثاني الفقرة المتمثلة في "فحص القوائم والتقارير البيئي" بمتوسط حسابي قدره 3.94، ثم الفقرات المتمثلة في "مراجعة مدى التزام المنشأة بالقوانين البيئية" و "مراجعة مدى جودة أداء نظم الإدارة البيئية" والتي جاءت في الترتيب الثالث. إن هذه النتيجة تتوافق مع النتيجة الظاهرة بالجدول رقم (3) والتي بينت أن هذه الفقرات قد صنفت على أنها من أهم الأعمال التي هي من مهام المراجع الداخلي، وإن اختلفت في الترتيب.

وبشكل عام فإن مستوى معرفة المراجعين الداخليين بنطاق المراجعة الداخلية البيئية جيد، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي 3.86. إن هذه النتيجة تتوافق مع النتيجة الظاهرة في دراسة السعد (2007) والتي أظهرت أن مراجعة عمليات المعالجة والتخزين والتخلص من النفايات والمخلفات الصناعية، وفحص القوائم والتقارير البيئية، ومراجعة مدى التزام المنشأة بالقوانين البيئية، هي من أهم البنود التي يجب أن يتضمنها نطاق المراجعة البيئية.

اختبار الفرضية الثالثة:

والتي تتمثل في: لا يوجد إمام لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بنطاق أعمال المراجعة البيئية.

جدول رقم (8) نتائج اختبار T-test

مستوى الثقة = 95%		المتوسط = 3			
أعلى	أدنى	المتوسط	قيمة sig	درجات الحرية	القيمة المحسوبة
1.100	0.620	0.860	0.000	30	7.390

يظهر الجدول رقم (8) أن قيمة t بلغت (7.39) وهي أعلى من القيمة الجدولية (1.96)، وقد بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المحددة (0.05)، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا يوجد إمام لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا بنطاق أعمال المراجعة البيئية" وتقبل الفرضية البديلة.

4- ما مدى دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بمتطلبات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية؟

ولتحديد متطلبات المراجعة الداخلية البيئية تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لكل فقرة من الفقرات، وللمستوى الكلي للمجال، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن متطلبات المراجعة الداخلية البيئية

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	ضرورة وجود بنية تحتية في الشركات الصناعية لمواجهة الأضرار البيئية.	3.97	0.7064	4
2	ضرورة وجود نظام للمحاسبة عن التكاليف والالتزامات البيئية.	4.00	0.7303	3

4	0.6575	3.97	ضرورة وجود برنامج خاص بالمراجعة الداخلية البيئية.	3
3	0.6831	4.00	ضرورة وجود أشخاص مؤهلين وملمين بالمراجعة البيئية.	4
3	0.7746	4.00	ضرورة وجود دعم من الإدارة العليا للشركة لبرامج المراجعة البيئية.	5
2	0.7064	4.03	ضرورة وجود منظمات مهنية للتأهيل وإصدار المعايير البيئية.	6
1	0.7463	4.10	ضرورة وجود قوانين وتشريعات حكومية تلزم الشركات بالمحافظة على البيئة.	7
6	0.7347	3.84	ضرورة وجود منظمات وجهات (كجمعية أصدقاء البيئة) تمارس الضغط لحماية البيئة.	8
5	0.6509	3.90	ضرورة وجود ضوابط ومحددات بيئية لمنح الترخيص لمزاولة الشركات نشاطها.	9
	0.710	3.98	المجال الكلي	**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي للفقرات يتراوح ما بين 3.84 إلى 4.10، حيث إن الفقرة المتمثلة في "ضرورة وجود قوانين وتشريعات حكومية تلزم الشركات بالمحافظة على البيئة" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره 4.10، يليها الفقرة المتمثلة في "ضرورة وجود منظمات مهنية للتأهيل وإصدار المعايير البيئية" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قدره 4.03. في المقابل، كانت الفقرة المتمثلة في "ضرورة وجود منظمات وجهات (كجمعية أصدقاء البيئة) تمارس الضغط لحماية البيئة" في الترتيب الأخير وتحصلت على أقل متوسط حسابي والذي بلغ 3.84. إن هذه النتيجة تشير إلى إدراك المراجعين الداخليين بعدم وجود مثل هذه المنظمات في ليبيا، وعدم فاعليتها وتأثيرها إن وجدت، وهذا حال كل الدول النامية.

وبشكل عام فإن مستوى إلمام المراجعين الداخليين بمتطلبات المراجعة الداخلية جيد مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي 3.98. إن هذه النتيجة تتوافق مع النتيجة الظاهرة في دراسة الزعبي وآخرون (2006)، وكذلك النتائج الظاهرة في دراسة الحايك (2013) والتي بينت أن هناك إدراك من قبل المراجعين الداخليين للمتطلبات التي يجب توافرها من أجل القيام بالمراجعة الداخلية البيئية، كضرورة وجود معايير محددة للمراجعة البيئية، وكذلك وجود الدعم الكافي من الإدارة العليا.

اختبار الفرضية الرابعة:

والتي تتمثل في: لا يوجد إلمام لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بنطاق أعمال المراجعة البيئية.

جدول رقم (10) نتائج اختبار T-test

مستوى الثقة = 95%		المتوسط = 3			
أعلى	أدنى	المتوسط	قيمة sig	درجات الحرية	القيمة المحسوبة
1.240	0.720	0.980	0.000	30	7.690

يظهر الجدول رقم (10) أن قيمة t بلغت (7.69) وهي أعلى من القيمة الجدولية (1.96)، وقد بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المحددة (0.05)، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بمتطلبات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية" وتقبل

الفرضية البديلة.

5- ما مدى دراية المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهمية المراجعة الداخلية البيئية؟

ولتحديد أهمية المراجعة الداخلية البيئية تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لكل فقرة من الفقرات، وللمستوى الكلي للمجال، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن أهمية المراجعة الداخلية البيئية

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	حماية المجتمع من الآثار السيئة للتلوث البيئي.	4.00	0.6831	2
2	تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال تطبيق المراجعة البيئية.	3.71	0.6925	5
3	تحسين جودة الإفصاح في التقارير المالية للشركة.	3.81	0.6542	4
4	تحسين سمعة الشركة في المجتمع.	4.03	0.7064	1
5	يساهم في حصول الشركة على استثمارات كبيرة ومن ثم زيادة ربحيتها.	3.81	0.7492	4
6	حماية الشركة من مواجهة الالتزامات والأضرار الناتجة عن التلوث البيئي.	3.90	0.7002	3
7	يساعد الشركة على تقليل الضغوط المتزايدة من قبل منظمات حماية البيئة.	3.81	0.7033	4
8	تساهم في توفير المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.	3.68	0.7911	6
**	المجال الكلي	3.84	0.710	

يبين الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي للفقرات يتراوح من 3.68 إلى 4.03، حيث إن الفقرة المتمثلة في "تحسين سمعة الشركة في المجتمع" قد جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره 4.03، تليها الفقرة المتمثلة في "حماية المجتمع من الآثار السيئة للتلوث البيئي" والتي جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قدره 4.00. وهذا دليل على أن المراجعين الداخليين يدركون أن المراجعة البيئية لها أهمية كبيرة من حيث أنها تعمل على الحد من الآثار البيئية الضارة وهي بالتالي تساهم بشكل كبير في حماية المجتمع من هذه الآثار، مما يعود على الشركة بالفائدة كتحسين سمعتها وصورتها أمام المجتمع، وحمايتها من مواجهة الالتزامات والأضرار الناتجة عن التلوث البيئي.

وبشكل عام فإن مستوى إمام المراجعين الداخليين بأهمية المراجعة البيئية جيد، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي 3.84. تتفق هذه النتيجة مع دراسة العريبي والمقريف (2017) والتي أظهرت أن المراجعين الداخليين في الشركات النفطية الليبية يدركون المزايا المتحققة من تطبيق المراجعة البيئية والمتمثلة في تحسين سمعة الشركة،

وزيادة ربحيتها. أيضاً تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة علي (2015) والتي أكدت على اتفاق جميع الطوائف المهمة بالمراجعة في مصر على أهمية المراجعة البيئية لجميع الأطراف المرتبطة بالمنشأة. كذلك الحال مع دراسة الزعبي وآخرون (2006) حيث أظهرت نتائجها أن للمراجعة البيئية فوائد عدة منها حماية المجتمع من التلوث، وتحسين جودة الإفصاح في التقارير السنوية، وتخفيض التزامات الدولة تجاه الملوثات البيئية.

في المقابل، فإن هذه النتيجة لا تتفق مع النتيجة الظاهرة في دراسة الحايك (2013) والتي بينت أن المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية الأردنية لا يدركون أهمية المراجعة الداخلية البيئية في الحد من مشكلات التلوث، وفي تقادي العقوبات والجزاءات التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، وفي تحسين سمعتها في المجتمع.

اختبار الفرضية الخامسة:

- والتي تتمثل في: لا توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهمية المراجعة الداخلية البيئية.

جدول رقم (12) نتائج اختبار T-test

مستوى الثقة = 95%		المتوسط = 3			
أعلى	أدنى	المتوسط	القيمة sig	درجات الحرية	القيمة المحسوبة
1.10375	0.5825	0.71875	0.000	30	6.65

يظهر الجدول رقم (12) أن قيمة t بلغت (6.65) وهي أعلى من القيمة الجدولية (1.96)، وقد بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المحددة (0.05)، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهمية المراجعة الداخلية البيئية" وتقبل الفرضية البديلة.

6- ما هي المعوقات التي يرى المراجعين الداخليين أنها تحول دون تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت؟

ولتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لكل فقرة من الفقرات، وللمستوى الكلي للمجال، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن معوقات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	عدم وجود مراجعين داخليين مؤهلين في مجال المراجعة البيئية.	3.26	1.1245	2
2	عدم وجود فروض ومبادئ خاصة بالمراجعة البيئية يمكن	3.06	0.9639	6

			الاسترشاد بها.	
4	1.2313	3.13	عدم توفر الموارد والإمكانيات اللازمة لقسم المراجعة الداخلية للقيام بالمراجعة البيئية.	3
7	1.1397	3.03	عدم اهتمام الإدارة العليا للشركة بجدوى المراجعة البيئية لأداء الشركة.	4
5	1.1062	3.10	عدم وجود لوائح وقوانين إدارية تلزم المراجعين الداخليين بتقييم الأداء البيئي لشركات.	5
1	0.9848	3.35	عدم وجود دفاتر خاصة بالحسابات البيئية.	6
9	0.7002	2.90	عدم اقتناع المراجعين الداخليين بأهمية المراجعة البيئية.	7
8	0.8564	3.00	عدم وجود إطار للمحاسبة البيئية في الشركة.	8
10	0.8848	2.87	عدم إفصاح الشركة عن الأداء البيئي ضمن التقارير المالية السنوية.	9
3	1.0555	3.23	عدم وجود القوانين والتشريعات والمعايير المنظمة للمراجعة البيئية.	10
8	0.8564	3.00	غياب الجمعيات والمنظمات البيئية التي تتادي بحماية البيئة.	11
11	0.9205	2.77	عدم اقتناع المراجعين الداخليين بأن المراجعة البيئية من مسؤولياتهم واعتبارها من مهام المراجع الخارجي.	12
	0.985	3.06	المجال الكلي	**

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي للفقرات يتراوح من 2.77 إلى 3.35، حيث إن الفقرة التي احتلت الترتيب الأول كعمود هي "عدم وجود دفاتر خاصة بالحسابات البيئية" بمتوسط حسابي قدره 3.35. إن هذه النتيجة تتفق مع بعض نتائج الدراسات السابقة كدراسة الفرجاني وآخرون (2017)، ودراسة الطاهر (2011) والتي أجريت على الشركات الصناعية في البيئة المحلية، والتي أظهرت أن شركات صناعة الإسمنت الليبية لا تتوفر لديها نظام محاسبي يفي بأغراض الإفصاح البيئي. كذلك تتفق مع نتائج دراسة الحايك (2013) والتي أظهرت إن عدم مسك دفاتر خاصة بالحسابات البيئية من أهم محددات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات الصناعية الأردنية.

كما يبين الجدول رقم (13) أن الفقرة المتمثلة في "عدم وجود مراجعين داخليين مؤهلين في مجال المراجعة البيئية" بمتوسط حسابي قدره 3.26 قد جاءت في الترتيب الثاني. إن هذه النتيجة تمثل إقراراً من المراجعين أنفسهم بأنهم غير مؤهلين كفاية للقيام بالمراجعة البيئية وبالتالي فهم يعتبرونه عائق في سبيل تطبيق المراجعة البيئية، حيث سبق وأن اعتبروه (جدول رقم 9) من ضمن أهم متطلبات تطبيق المراجعة البيئية. إن هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة دريباتي (2009)، ودراسة الزعبي وآخرون (2006) والتي أظهرت أن عدم وجود مراجعين مؤهلين من أهم محددات تطبيق المراجعة البيئية.

كذلك يبين الجدول رقم (13) أن الفقرة المتمثلة في "عدم وجود القوانين والتشريعات والمعايير المنظمة للمراجعة

البيئية" قد جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي قدره 3.23. إن هذه النتيجة تتوافق مع النتيجة الظاهرة في الجول رقم (9) والتي اعتبره المراجعين من أهم المتطلبات الواجب توفره للقيام بالمراجعة البيئية. بمقارنة نتائج هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة، نلاحظ أنها تتفق مع دراسة الحايك (2013)، ودراسة الزعبي وآخرون (2006)، ودراسة دريباتي (2009).

في المقابل يبين الجدول رقم (13) أن الفقرات المتمثلة في "عدم اقتناع المراجعين الداخليين بأهمية المراجعة البيئية" و"عدم اقتناع المراجعين الداخليين بأن المراجعة البيئية من مسؤولياتهم واعتبارها من مهام المراجع الخارجي" من ضمن الفقرات التي لا تمثل عائق بالنسب لأفراد العينة، حيث جاء المتوسط الحسابي لكلا الفقرتين أقل من 3. إن هذه النتيجة تمثل مؤشر إيجابي من حيث إن المراجعين الداخليين مقتنعين بأهمية المراجعة البيئية، وأنهم يعتبرونها من ضمن مهامهم ومسؤولياتهم. إن هذه النتيجة تتفق مع دراسة الحايك (2013) والتي أظهرت أن عدم اقتناع المراجعين الداخليين بأهمية المراجعة البيئية لا تمثل عائق في سبيل تطبيق المراجعة البيئية في الشركات الصناعية الأردنية. إلا أن هذه النتيجة لا تتفق مع نتائج دراسة السعد (2007) والتي أظهرت أن مهام المراجعة البيئية يجب أن يقوم بها فريق من تخصصات مختلفة من بينهم المحاسبين والمراجعين.

مدى إمكانية تطبيق المراجعة البيئية على المستوى الكلي للمجالات:

ولتحديد مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في الشركات اللبينة لصناعة الإسمنت تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية للمستوى الكلي لكل مجال على حدة، وللمستوى الكلي لكل المجالات، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية والترتيب لإجابات أفراد العينة عن المستوى الكلي للمجالات

ر.م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	أعمال المراجعة الداخلية البيئية	3.63	0.750	5
2	أهداف المراجعة الداخلية البيئية	3.71	0.800	4
3	نطاق المراجعة الداخلية البيئية	3.86	0.660	2
4	متطلبات المراجعة الداخلية البيئية	3.98	0.710	1
5	أهمية المراجعة الداخلية البيئية	3.84	0.710	3
**	المجال الكلي لتطبيق المراجعة الداخلية البيئية	3.80	0.726	

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن مجالات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية يتراوح من 3.98 إلى 6.63، حيث جاءت متطلبات المراجعة الداخلية البيئية في المرتبة الأولى، ثم تلتها نطاق المراجعة الداخلية البيئية، ثم أهمية المراجعة الداخلية البيئية، ثم أهداف المراجعة الداخلية البيئية، وأخيراً أعمال المراجعة الداخلية البيئية. وبشكل عام فإن مستوى المجال الكلي لتطبيق المراجعة الداخلية البيئية يعتبر جيد، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.8. إن هذه النتيجة تعتبر مؤشر إيجابي على دراية المراجعين الداخليين بمتطلبات، وبأعمال، وأهداف، ونطاق، وأهمية المراجعة

البيئية، وبالتالي يعتبر هذا مؤشر لإمكانية تطبيق المراجعة الداخلية في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار معالجة المعوقات التي تحد من تطبيقها.

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات ظهرت مجموعة من النتائج المهمة والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- هناك إمام لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأعمال المراجعة الداخلية البيئية، حيث أُعتبر أهمها يتمثل في فحص مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات البيئية السائدة، ومراجعة ضوابط الرقابة الداخلية الموضوعية لضمان الحد من المشاكل البيئية.

2- هناك دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهداف المراجعة الداخلية البيئية، حيث أُعتبر أن أهم هذه الأهداف يتمثل في تطوير سجلات الأداء البيئي للشركة، ومساعدة الإدارة في تحقيق هدف حماية البيئة.

3- يوجد إمام لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بالنطاق الذي تشمله أعمال المراجعة البيئية، والذي على رأسها مراجعة عمليات المعالجة والتخزين والتخلص من النفايات والمخلفات الصناعية، وفحص القوائم والتقارير البيئية.

4- توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بمتطلبات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية، حيث أُعتبر أن أهم هذه المتطلبات تتمثل في ضرورة وجود قوانين وتشريعات حكومية تلزم الشركات بالمحافظة على البيئة، وضرورة وجود منظمات مهنية للتأهيل وإصدار المعايير البيئية.

5- توجد دراية لدى المراجعين الداخليين في شركات صناعة الإسمنت بأهمية المراجعة الداخلية البيئية، والتي من أهمها تحسين سمعة الشركة في المجتمع، وحماية المجتمع من الآثار السيئة للتلوث البيئي.

6- إن أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق المراجعة الداخلية البيئية تتمثل في؛ عدم وجود دفاتر خاصة بالحسابات البيئية، وعدم وجود مراجعين داخليين مؤهلين في مجال المراجعة البيئية، وعدم وجود القوانين والتشريعات والمعايير المنظمة للمراجعة البيئية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات والتي من أهمها:

1- على إدارات شركات صناعة الإسمنت في ليبيا العمل على الحد من التأثيرات السلبية التي تسببت بها صناعة الإسمنت، حتى تعمل على حماية المجتمع من هذه الأضرار، مما ينعكس إيجاباً على سمعتها.

2- ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بإصدار القوانين والتشريعات والمعايير المنظمة للمراجعة البيئية، وإلزام الشركات الصناعية ذات الأثر البيئي باتباعها.

3- على إدارات شركات صناعة الإسمنت القيام بإصدار لوائح وقوانين إدارية تلزم المراجعين الداخليين بتقييم الأداء البيئي.

4- ضرورة قيام إدارات شركات صناعة الإسمنت بتوفير الموارد والإمكانيات اللازمة لقسم المراجعة الداخلية للقيام بالمراجعة البيئية.

- 5- ضرورة قيام إدارات شركات صناعة الإسمنت بتنظيم دورات مهنية لتأهيل المراجعين الداخليين بها للقيام بالمراجعة البيئية.
- 6- ضرورة قيام إدارات شركات صناعة الإسمنت بتطوير النظام المحاسبي لديها ليشمل القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية.
- 7- ضرورة قيام الجامعات الليبية بتنظيم ورش عمل لتبيان مخاطر التلوث البيئي الذي تتسبب به الشركات الصناعية ذات الأثر البيئي، وذلك لتوعية المجتمع بهذه المخاطر، وذلك حتى تقوم منظمات المجتمع المدني بالضغط على هذه الشركات للحد من التلوث التي تتسبب به.

المراجع:

- الجعفري، ربيع نجم الدين وبلق، منيرة عبد الحميد (2019)، "أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على شركة الهروج النفطية)"، مجلة كلية التربية، العدد 14، ص ص 143 - 174.
- الحايك، أحمد فيصل (2013)، "التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد 40، العدد 2، ص ص 394 - 408.
- دريباتي، رادة فاروق (2009)، "دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
- الزعبي، ناصر يوسف والزعبي، علي عبد الله ودرغامه، زهران محمد (2006)، "نحو تطبيق التدقيق البيئي في الأردن"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 1، ص ص 1 - 16.
- السعد، سعد عبد الرحمن (2004)، "المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية (استكشافية)"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 21، العدد 2، ص ص 83 - 150.
- شعيب، ماجدة (2009)، المحاسبة البيئية، www.css.escwa.org
- الشيخي، أمال سعد والجلالوي، بثينة جمعة (2019)، "مدى إمكانية تطبيق المراجعة البيئية من قبل المراجع الخارجي الليبي (دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين بمدينة بنغازي)"، المؤتمر الدولي على العلوم التقنية، المنعقد في الفترة من 4 - 6 مارس 2019.
- الصل، ميلاد ومليطان، عبد المجيد (2006)، "أثر التلوث بغيبار الإسمنت على نباتي اللوز والتين في منطقة المرقب"، المؤتمر الدولي الثالث للتنمية والبيئة في الوطن العربي المنعقد شهر مارس 2006 في الفترة من 21-23.
- الصل، ميلاد ومليطان، عبد المجيد والمجرب، إيناس وحبارة، عبير والسريتي (2014)، "تأثير التلوث بغيبار الإسمنت على التربة ومحتواها من الفطريات في المنطقة حول مصنع إسمنت المرقب"، الندوة الأولى للعلوم الحيوية والتطبيقية، كلية العلوم جامعة مصراتة.
- الظاهر، عادل البهلول (2011)، "الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا (دراسة استطلاعية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1.
- عبد الرحمن، رعدة صلاح (2012)، "دور المراجعة البيئية الداخلية في تفعيل مقومات الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال (دراسة تطبيقية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية.
- عكاشة، علي (2012)، "تأثير مصنع إسمنت المرقب على الغطاء النباتي بالمنطقة المجاورة له"، مجلة جامعة النجاح (العلوم الطبيعية)، مجلد 26، ص ص 85 - 100.
- علي، صلاح عبد الحفيظ (2017)، "معوقات مراجعة الأداء البيئي للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية تحليلية"، مجلة البحوث التطبيقية في المحاسبة والمراجعة، المجلد 4، العدد 1، ص ص 102 - 144.

- العربي، عبد النتاح عثمان والمقرير، امحمد محمد (2017)، "دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي ك مطلب لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، ص ص 381-400.
- عامر، عائشة والمزغي، عمر مصباح (2017)، "إدراك المراجع البيئي لأهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة - المؤسسة الوطنية للنفط)"، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المنعقد في 29 أكتوبر 2017م.
- عائشة، رحومة (2016)، "واقع التدقيق البيئي الداخلي في المؤسسة الإنتاجية (دراسة حالة المديرية الجهوية سوناطراك - حوض بركاوي - ورقة)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقة الجزائر.
- على، صلاح عبد الحفيظ (2015)، "دور ومسئولية مراجع الحسابات في مراجعة الأداء البيئي للمنشآت: دراسة نظرية ميدانية"، مجلة البحوث التطبيقية في المحاسبة والمراجعة، المجلد 2، العدد 1، ص ص 86 - 142.
- عامر، عامرية عبد الباسط (2005)، "مدى تفعيل دور المراجع الداخلي في ظل التحديات البيئية المعاصرة"، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الحادي والعشرون، كلية التجارة جامعة المنصورة، مصر.
- غريب، أحمد محمد (2000)، "إطار مقترح للمراجعة البيئية بمنظمات الأعمال في ظل التغيرات المعاصرة"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، المجلد 20، العدد 1.
- الفتلاوي، ليلي ناجي (2006)، "المحاسبة عن الأداء البيئي ومدى تطبيقها في الوحدات الاقتصادية العراقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- الفرجاني، منصور محمد وأبوستالة، بلقاسم محمود وقطاطي، نوري علي وبكير، عز الدين عبد العظيم (2017)، "الإفصاح البيئي في شركات صناعة الإسمنت الليبية (دراسة حالة الأهلية للإسمنت)"، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، المنعقد في الفترة من 25-27 ديسمبر 2017م، مدينة الخمس، ليبيا.
- كرم، ياسمين حمدان (2012)، "التدقيق الاجتماعي والبيئي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في قطاع غزة (دراسة استكشافية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- لريش، منصور محمد والطرلي، محمد مفتاح (2018)، "معوقات القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية بالشركات الليبية (دراسة ميدانية على مصانع الإسمنت بمدينة زليتن)"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد جامعة بني وليد، المجلد 6، العدد 12، ص ص 162 - 142.
- لطي، أمين السيد (2005)، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- المجبري، صالح حسين والككلي، يوسف محمد (2014)، "تأثير خبار مصنع أسمنت بنغازي على الأعداد الكلية للفطريات والبكتيريا الموجودة بالتربة المحيطة بمصنع الإسمنت"، المجلة العالمية للبيئة وتغير المناخ، المجلد الثاني، الإصدار الثاني.
- مليطان، عبد المجيد وأبوتره، حواء والقديم، رجب والرعيض، زهرة وأبوبريدعة، نجاة (2018)، "أثر التلوث بغبار الإسمنت على التربة حول مصنع إسمنت بنغازي"، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 11، ص ص 607 - 629.
- النعاس، نوري سالم والكيلاني، عطية سالم واليسير، نجاة العربي (2016)، "تأثير التلوث الناتج عن صناعة الإسمنت على الأس الهيدروجيني للتربة ومدى تأثيره على نمو النبات" الفول"، مجلة التربوي، العدد 9، ص ص 217-231.

الهنداوي، أنور عباس (2015)، "محددات تطبيق التدقيق البيئي وعلاقتها بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية (دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد 13، العدد 36، ص ص 353 - 391.

Norman (2001). How to Conduct Environmental Audit, Pollution Engineering Journal, 33 (8).
Gerlad,1991 ؛ Simmons M. R. 2004. Internal Audit Objectives, Online Available:
[.http://www.dartmouth.edu/m,Msimmons/InternalAuditing//Spiacoso](http://www.dartmouth.edu/m,Msimmons/InternalAuditing//Spiacoso).

الملاحق

استمارة الاستبانة

السيد الفاضل: أنا أقوم في الوقت الحاضر بإعداد ورقة بحثية بعنوان " مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركات صناعة الإسمنت العاملة في ليبيا" وسوف أكون ممتناً جداً إذا تكرمت وخصصتم جزءاً من وقتكم لتكملة الاستبيان المرفق حيث إن آراءكم واقتراحاتكم سوف تكون في غاية الفائدة في المساعدة على تحقيق أهداف البحث.

الباحث

الجزء الأول:

معلومات عامة:

يرجى تحديد المهنة:

1- رئيس قسم المراجعة ()

2- مراجع داخلي ()

يرجى تحديد المؤهل العلمي:

1- دبلوم متوسط ()

2- بكالوريوس ()

3- ماجستير ()

4- غيرها حدد

يرجى تحديد السنوات:

1- من 1 - 5 سنوات.

2- من 6 - 10 سنوات.

3- من 11 - 15 سنة.

4- من 16 سنة فأكثر.

الجزء الثاني: الأسئلة التالية تتعلق بوجهات نظرك حول مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية في شركة صناعة الإسمنت. للإجابة على الأسئلة، المطلوب فقط وضع إشارة (√) في المربع المناسب معبراً عن رأيك.

م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
***	أعمال المراجعة الداخلية البيئية التي هي من مهام المراجع الداخلي من وجهة نظرك					
1	ممارسة الرقابة على العمليات والانشطة البيئية.					
2	تقييم الأساليب المتبعة في المحاسبة عن التكاليف والالتزامات البيئية، ومدى الإفصاح عنها.					
3	فحص مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات البيئية السائدة.					
4	فحص التقارير والقوائم البيئية					

				التحقق من مدى مطابقة المنتجات للقيود والمواصفات المرتبطة بالمحافظة على البيئة.	5
				توفير المعلومات الضرورية التي تحتاجها الإدارة والمتعلقة بالممارسات البيئية.	6
				تقييم المخاطر البيئية التي تتعرض لها الشركة نتيجة قيامها بأعمالها.	7
				مراجعة ضوابط الرقابة الداخلية الموضوعه لضمان الحد من المشاكل البيئية.	8
				أهداف المراجعة الداخلية البيئية من وجهة نظرك	***
				1 تصميم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي للشركة.	1
				2 مساعدة الإدارة على التنبؤ بالمشكلات البيئية، ولفت انتباهها إلى المتطلبات البيئية.	2
				3 تطوير سجلات الأداء البيئي للشركة.	3
				4 مساعدة الإدارة في تحقيق هدف حماية البيئة	4
				5 التحقق من التزام الشركة تجاه المتطلبات التشريعية والقانونية المتعلقة بالبيئة.	5
				6 زيادة فاعلية الرقابة على الأداء البيئي من قبل إدارة الشركة وأجهزة الدولة.	6
				7 التأكد من رقابة إدارة الشركة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج المرتبطة بالبيئة	7
				8 زيادة اهتمام الإدارة ووعيها بالأداء البيئي.	8
				نطاق المراجعة الذي يجب أن تشمل المراجعة الداخلية البيئية من وجهة نظرك	***
				1 مراجعة مدى التزام المنشأة بالقوانين البيئية	1
				2 تقييم مدى كفاءة وفعالية البرامج والأنشطة البيئية	2
				3 مراجعة دور الشركة في مكافحة التلوث البيئي	3
				4 مراجعة مدى جودة أداء نظم الإدارة البيئية	4
				5 مراجعة الالتزامات البيئية على الشركة	5
				6 مراجعة خطط وسياسات استخدام الموارد الطبيعية	6
				7 مراجعة عمليات المعالجة والتخزين والتخلص من النفايات والمخلفات الصناعية	7
				8 فحص القوائم والتقارير البيئية	8
				متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية من وجهة نظرك	***
				1 ضرورة وجود بنية تحتية في الشركات الصناعية لمواجهة الاضرار البيئية.	1
				2 ضرورة وجود نظام للمحاسبة عن التكاليف والالتزامات البيئية.	2
				3 ضرورة وجود برنامج خاص بالمراجعة الداخلية البيئية.	3
				4 ضرورة وجود اشخاص مؤهلين وملمين بالمراجعة البيئية.	4
				5 ضرورة وجود دعم من الإدارة العليا للشركة لبرامج المراجعة البيئية.	5
				6 ضرورة وجود منظمات مهنية للتأهيل وإصدار المعايير البيئية.	6
				7 ضرورة وجود قوانين وتشريعات حكومية تلزم الشركات المحافظة على البيئة.	7
				8 ضرورة وجود منظمات وجهات (كجمعية اصدقاء البيئة) تمارس الضغط لحماية البيئة.	8
				9 ضرورة وجود ضوابط ومحددات بيئية لمنح الترخيص لمزاولة الشركات نشاطها.	9
				اهمية تطبيق المراجعة الداخلية البيئية من وجهة نظرك	***
				1 حماية المجتمع من الاثار السيئة للتلوث البيئي.	1
				2 تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال تطبيق المراجعة البيئية.	2
				3 تحسين جودة الافصاح في التقارير المالية للشركة.	3
				4 تحسين سمعة الشركة في المجتمع	4
				5 يساهم في حصول الشركة على استثمارات كبيرة ومن ثم زيادة	5

					ربحيتها	
					6	حماية الشركة من مواجهة الالتزامات والاضرار الناتجة عن التلوث البيئي
					7	يساعد الشركة على تقليل الضغوط المتزايدة من قبل منظمات حماية البيئة
					8	تساهم في توفير المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الادارية السليمة
					***	المحددات التي تعيق تطبيق المراجعة الداخلية البيئية من وجهة نظرك
					1	عدم وجود مراجعين داخليين مؤهلين في مجال المراجعة البيئية.
					2	عدم وجود فروض ومبادئ خاصة بالمراجعة البيئية يمكن الاسترشاد بها.
					3	عدم توفر الموارد والإمكانيات اللازمة لقسم المراجعة الداخلية للقيام بالمراجعة البيئية.
					4	عدم اهتمام الإدارة العليا للشركة بجدوى المراجعة البيئية لأداء الشركة.
					5	عدم وجود لوائح وقوانين إدارية تلزم المراجعين الداخليين بتقييم الأداء البيئي لشركات.
					6	عدم وجود دفاتر خاصة بالحسابات البيئية.
					7	عدم اقتناع المراجعين الداخليين بأهمية المراجعة البيئية.
					8	عدم وجود إطار للمحاسبة البيئية في الشركة.
					9	عدم افصاح الشركة عن الاداء البيئي ضمن التقارير المالية السنوية.
					10	عدم وجود القوانين والتشريعات والمعايير المنظمة للمراجعة البيئية.
					11	غياب الجمعيات والمنظمات البيئية التي تنادي بحماية البيئة.
					12	عدم اقتناع المراجعين الداخليين بأن المراجعة البيئية من مسؤولياتهم واعتبارها من مهام المراجع الخارجي.

3. يرجى استخدام الحيز أدناه لإبداء أي تعليقات حول المراجعة الداخلية البيئية

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....